

Distr.: General
19 October 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٥ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويتضمن معلومات مستكملة عن الحالة في أبخازيا، جورجيا منذ تقريره المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (S/2005/453).

٢ - وقد وصلت ممثلي الخاصة لجورجيا، السيدة هايدي تاغليافيني، رئاسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وكان يساعدها في أداء هذه المهمة كبير المراقبين العسكريين اللواء نياز محمد خان ختك (باكستان)، الذي التحق بالبعثة في ١٣ آب/أغسطس. وكان قوام البعثة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ يبلغ ١٢١ مراقبا عسكريا و ١٢ شرطيا (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية

٣ - واصلت البعثة بقيادة مبعوثي الخاصة بذل جهودها لتعزيز الاستقرار في منطقة الصراع والمضي قدما بالحوار بين الجانبين الأبخازي والجورجي فيما يتعلق بالمسائل السياسية والأمنية، وعودة المشردين داخليا واللاجئين، والتعاون الاقتصادي، على نحو ما أيدته الاجتماعات الرفيعة المستوى لمجموعة الأصدقاء في جنيف التي ترأستها الأمم المتحدة (انظر S/2003/412، الفقرة ٣). وتسعى الجهود المبذولة في هذه المجالات، التي تكملها أنشطة الأفرقة العاملة المنشأة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين رئيسي الاتحاد الروسي وجورجيا في سوتشي في آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر S/2003/412، الفقرة ٥)، إلى معالجة الشواغل الملحة لدى الطرفين، ومن ثم، تعزيز الثقة بينهما بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في بدء مفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، باستخدام الورقة المعنونة



”المبادئ الأساسية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي“ ورسالة الإحالة المرفقة بها كنقطة انطلاق (انظر S/2002/88، الفقرة ٣).

٤ - وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، واصلت ممثلي الخاصة اتصالاتها المنتظمة السياسية والتنفيذية مع الجانبين الجورجي والأبخازي على أعلى مستوى. والتقت أيضاً بانتظام بمجموعة الأصدقاء، بما في ذلك الاتحاد الروسي بصفته الجهة الميسرة، من أجل مواصلة دعمه لعملية السلام الجورجية الأبخازية. وفي حين جرت هذه الاجتماعات في تبليسي، التقت أيضاً في أيلول/سبتمبر في موسكو بالنائب الأول لوزير الخارجية والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتسوية الصراع الجورجي الأبخازي، والتقت في باريس بكبار ممثلي ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا. وواصلت البعثة أيضاً تيسير قيام كبار ممثلي مجموعة الأصدقاء بزيارات إلى منطقة الصراع، منها زيارة من فرنسا في تموز/يوليه، وزيارة قام بها السفراء العاملون في تبليسي في آب/أغسطس، ومن ألمانيا في أيلول/سبتمبر.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت ممثلي الخاصة بشكل خاص على إحراز تقدم في مسألة الضمانات الأمنية. وتعين تأجيل اجتماع كان مزمعاً عقده مع الجانبين في ٢٢ تموز/يوليه، لأن الوفد الأبخازي ألغى مشاركته احتجاجاً على احتجاز حرس السواحل الجورجي لسفينة شحن أجنبية كانت متجهة نحو سوخومي في ٣ تموز/يوليه بدعوى خرقها للمجال البحري الجورجي. وبذلت مبعوثي الخاصة مساعيها الحميدة لحل هذه المشكلة وعقب إجراء مشاورات مع الجانبين، بما في ذلك مع الرئيس ساكاشفيلي، أفرجت السلطات الجورجية عن سفينة الشحن في ٣١ تموز/يوليه ونُقلت، بمساعدة البعثة، إلى سوخومي.

٦ - وفي وقت لاحق، أي في ٤ آب/أغسطس، عقدت ممثلي الخاصة الاجتماع الرابع للجانبين الجورجي والأبخازي المتعلق بالضمانات الأمنية، بمشاركة مجموعة الأصدقاء ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تبليسي. وكان هذا أول اجتماع يعقد بشأن هذه المسألة منذ أيار/مايو ٢٠٠٤. وكان على رأس الوفدين الجورجي والأبخازي السيد جيورجي خيندرافا وزير الدولة لحل الصراعات والسيد سيرغي شامبا، وزير الشؤون الخارجية الفعلي، على التوالي. وخلال المناقشات، وفي ضوء تغير القيادة في كلا الجانبين خلال السنتين الأخيرتين، اتفق الطرفان على ضرورة إعادة تأكيد التزامهما بعدم استئناف أعمال القتال وبعودة المشردين داخلياً واللاجئين بأمان وبكرامة، على أن يتم ذلك في المرحلة الأولى إلى منطقة غالي داخل حدودها القديمة، على نحو ما أكد عليه في إعلان يالطا للجانبين الجورجي والأبخازي (انظر S/2001/242، المرفق، و S/2001/401، الفقرة ٦). وناقشا مشروع وثيقة مشتركة بشأن عدم استئناف أعمال القتال، أعدها الجانب الجورجي وعززتها تعليقات من

الجانب الأبخازي. وعلى هامش الاجتماع، ناقشا أيضا المقترحات التي أعدها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تسجيل العائدين في مقاطعة غالي وورقتها المتعلقة باستراتيجية عمليات العودة وأكدوا استعدادهما لقبولها (انظر S/2005/453، الفقرة ٥).

٧ - وخلال الاجتماع المعقود في ٤ آب/أغسطس، تناول الجانبان أيضا مسائل الأمن البحري (انظر S/2004/822، الفقرة ٨) ورغم خلافاتهما، أكدوا من جديد التزامهما باتفاق موسكو لعام ١٩٩٤، وضرورة الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، وإيجاد الحلول من خلال المفاوضات، وإشراك الخبراء الدوليين حسب الاقتضاء. واتفقا على مواصلة المحادثات عن المسائل البحرية وتقديم آرائهما ومقترحاتهما إلى البعثة قبل الاجتماع المقبل المقرر عقده مبدئيا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

٨ - وفي وقت لاحق، أي في ١٠ آب/أغسطس، قام السفراء العاملون في تبليسي التابعون لمجموعة الأصدقاء بزيارة لسوخومي لمناقشة نتائج الاجتماع المتعلق بالضمانات الأمنية وتشجيع القيادة الأبخازية على المشاركة بصورة مجدية في المجالات ذات الأولوية من عملية السلام. وأيدوا كذلك الجهود التي تبذلها ممثلي الخاصة للتوصل إلى اتفاق مع الجانب الأبخازي بشأن طرائق فتح مكتب فرعي لحقوق الإنسان في غالي (انظر S/2001/59، المرفق الثاني) ونشر الشرطة المدنية التابعة للبعثة في قطاع غالي (انظر S/2003/751، الفقرة ١٩). إلا أن الجانب الأبخازي لم يكن بعد على استعداد للمضي قدما فيما يتعلق بماتين المسألتين، وعلى غرار ذلك، أكد موقفه من جديد بشأن مسألة المركز، مشيرا إلى إعلانه الأحادي الجانب للاستقلال لعام ١٩٩٩ (انظر S/1999/1087، الفقرة ٧).

٩ - ولتابعة اجتماعين عقدهما ما يعرف بفريق سوتشي العامل المعني بإصلاح خط سوتشي - تبليسي للسكك الحديدية في موسكو في ١٥ حزيران/يونيه وفي مقر قطاع البعثة في غالي، في ٢ تموز/يوليه، (انظر S/2005/453، الفقرتان ٥-٦)، ساعدت البعثة في عقد اجتماعين على مستوى الخبراء في تبليسي وسوخومي، في ١١ و ١٩ تموز/يوليه على التوالي، لمواصلة مناقشة طرائق إجراء المسح التقني لجزء بسو - أنغوري من خط السكك الحديدية.

١٠ - وعقب هذين الاجتماعين، شرع الأخصائيون الروس والأبخاز في عملية المسح في ١٠ آب/أغسطس. ولكن، خلافا لما اتفق عليه، لم يتمكن الخبراء الجورجيون من المشاركة لأن الجانب الأبخازي امتنع عن منحهم تصاريح للمشاركة بدعوى أن بعضهم كانوا من المشردين داخليا. وعقب إجراء مزيد من المحادثات يسرها مبعوثي الخاصة، يُنتظر الآن أن يلتحق الخبراء الجورجيون بالخبراء الأبخاز والروس في وقت لاحق في تشرين الأول/أكتوبر لإكمال أعمال المسح.

١١ - جاء حل مسألة تكوين فريق الخبراء لإجراء عملية المسح المتعلق بخط السكك الحديدية ليمهد الطريق لاجتماع فريق سوتشي العامل المعني بعودة المشردين داخليا واللاجئين، الذي عقد في سوتشي في ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر برئاسة الاتحاد الروسي وبمشاركة مبعوثي الخاصة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وخلال الاجتماع، أيد الطرفان، مبدئيا، النهج الذي تتبعه المفوضية لعودة اللاجئين والمشردين داخليا والأنشطة التي ترمع القيام بها خلال السنتين المقبلتين. وناقشا أيضا طرائق التسجيل المتوخى للاجئين في مقاطعة غالي ومسألة لغة التدريس في المدارس هناك.

١٢ - وفي الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قامت وزارة اللاجئين والإقامة الجورجية، بدعم مالي وتقني من المفوضية، بالتحقق من عدد المشردين داخليا في جورجيا. وحسب النتائج التي أُعلن عنها في ٢٥ آب/أغسطس، انخفض عدد المشردين داخليا في جورجيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من ٢٤١ ٠٣٢ شخصا إلى ٢١٤ ٠١٨ شخصا، وكان ٦٣٤ ٢٠١ شخصا منهم من أبخازيا، بجورجيا.

١٣ - وفي تطورات أخرى، احتج الجانب الجورجي على التدريبات العسكرية الأبخازية الواسعة النطاق التي أجريت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ آب/أغسطس، موجهها الانتباه إلى أثر ما أسماه بإضفاء الطابع العسكري على هذه الأنشطة في المناطق التي يمزقها الصراع في جورجيا ودعمها خارجيا. وظل الجانب الأبخازي من جهته يشكك في النوايا السلمية لتبليسي، وأكد من جديد عزمه على السعي إلى إقامة علاقات أوثق مع الاتحاد الروسي. وفي البيان الذي أدلى به الرئيس ساكاشفيلي، أمام الجمعية العامة في نيويورك في ١٥ أيلول/سبتمبر، وناشد الأمم المتحدة أن توقف "الضم القسري لأبخازيا"، وأعرب عن أمله في أن تتعاون جورجيا والاتحاد الروسي على تسوية الصراعات الدائرة في جورجيا بالوسائل السلمية. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ برلمان جورجيا قرارا ينص على احتمال بدء انسحاب قوات حفظ السلام، خلال عام ٢٠٠٦ من منطقتي الصراع بين أوسيتيا الجنوبية وجورجيا والصراع الجورجي الأبخازي.

١٤ - وفي الفترة من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر، يسرت البعثة قيام فريق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إلى سوخومي لتفتيش مخزن المواد المشعة في معهد الفيزياء والتكنولوجيا ومعهد البحث لعلم الأمراض والعلاج التجريبيين. ورحب الجانبان الجورجي والأبخازي بالتفتيش الذي أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأعربا عن استعدادهما لزيادة التعاون مع الوكالة، وهو ما قد يساهم في بناء الثقة بينهما.

ثالثاً - الأنشطة التشغيلية

١٥ - واصل المراقبون العسكريون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا المهام المكلفين بها عن طريق تسيير دوريات برية يومية وأمانة اتصالات مع السلطات المحلية والتنسيق مع قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، وكذا مع وكالات إنفاذ القانون من الجانبين.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجِّلت على الجانب الأبخازي من خط إطلاق النار ثلاثة انتهاكات لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار وفصل القوات. تمثل اثنان منها في قيام الجنود الأبخاز بفرض قيود على حركة دوريات البعثة في ١٦ تموز/يوليه، عند مركز مراقبة في منطقة الحد من الأسلحة وفي ٢ آب/أغسطس عند الجسر الرئيسي على نهر انغوري. وتمثل الانتهاك الثالث في وجود ست دبابات وعدة قطع مدفعية خلال التمرينات العسكرية الأبخازية في آب/أغسطس (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) في منطقة أو شامشيرا للتدريب، التي تتداخل في أجزاء منها مع منطقة الحد من الأسلحة؛ وقد تم إخطار البعثة مسبقاً وكان مراقبوها العسكريون حاضرين بشكل متقطع خلال التمرين. وإضافة إلى ذلك، أصدرت البعثة في ٢٩ تموز/يوليه، تقريراً عن الانتهاكات بسبب إنشاء مركز "ضرائب" أبخازي على بعد ٥٠ متراً من نقطة تفتيش لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في انتهاك لبروتوكول غالي المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ (انظر S/2005/453، الفقرة ٤).

١٧ - وقد أتاحت الاجتماعات الأسبوعية الرباعية الأطراف للجانبين، إلى جانب البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، أن يناقشا بانتظام الشؤون ذات الصلة بالأمن في منطقة الصراع. وتناولت الاجتماعات من بين ما تناولت قيام الأبخاز، في ٢٠ تموز/يوليه، باحتجاز ١٩ شخصاً من السكان من على جانبي خط وقف إطلاق النار بتهم العبور غير القانوني للخط وقطع الأخشاب. وقد أطلق سراح سبعة من الأبخاز في غضون أيام قليلة، وأطلق سراح الآخرين في ٢٤ أيلول/سبتمبر، عقب محاكمة أجريت في غالي. وناقشا أيضاً التدريبات العسكرية الأبخازية وترسيم حدود منطقة الحد من الأسلحة. إضافة إلى ذلك شرعا في معالجة قيام الشرطة الجورجية، في الفترة من ١٢ إلى ٣١ آب/أغسطس، باحتجاز شاحنات من قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة كانت تنقل بضائع من الجانب الأبخازي لخط وقف إطلاق النار. واحتجت قوات حفظ السلام على عمليات الاحتجاز باعتبارها انتهاكاً لحرية حركتها. وخضعت هذه الحالات أيضاً لتحقيقات أجراها فريق تقصي الحقائق المشترك، المشكل من الطرفين ومن البعثة ومن قوة حفظ السلام التابعة لرابطة البلدان المستقلة، الذي مهمته إثبات ما إذا كانت الحوادث العنيفة تشكل

انتهاكات لاتفاق موسكو لعام ١٩٩٤. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حقق الفريق في ثلاث حالات جديدة وأنهى التحقيق في ثلاث حالات أخرى. ففي اثنتين منها، لم يكن بالإمكان إثبات الدوافع، بينما اعتبرت الثالثة ذات طبيعة إجرامية.

قطاع غالي

١٨ - بقيت الحالة العسكرية في قطاع غالي هادئة على العموم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُقيم موقعان للميليشيا الأبخازية وأربعة مواقع أمنية في منطقة غالي السفلى كلها كانت جديدة. لكن بالرغم من هذا الوجود المتزايد، أدى موسم جني البندق إلى ارتفاع مفاجئ في الأنشطة الإجرامية، منها ثلاثة حوادث إطلاق النار، كان أحدها قاتلا، وأربع عمليات اختطاف وأربعون عملية سطو مسلح. ولُوحظ تصاعد التوتر في أوساط السكان المحليين ردا على الجباية غير القانونية للضرائب والابتزاز من قبل المسؤولين الأبخاز العاملين بحكم الأمر الواقع.

قطاع زوغديدي

١٩ - بقيت الحالة العسكرية في قطاع زوغديدي هادئة نسبيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت حادثة إطلاق نار واحدة وأربع عمليات سطو وثلاث حالات اختطاف وتظاهرة واحدة. وفي ٩ تموز/يوليه، أصيبت سيارة للبعثة بحجر رماه أحد السكان المحليين في مدينة زوغديدي. ويشير عدد من الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى احتكاك بين قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والجانب الجورجي، من بينها احتجاز شاحنات تابعة للقوة (انظر الفقرة ١٧)، والاحتجاز المؤقت لأحد جنودها، وإقامة عدداً كهرباء في نقاط تفتيش تابعة لها، وتظاهرة احتجاجاً على وجود القوة في جورجيا. وانتقدت جورجيا أيضاً قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة لتأخيرها شاحنات المساعدات الإنسانية عند نقاط التفتيش التابعة لها في المنطقة العليا لوادي كودوري. وفي ٢٦ آب/أغسطس، اكتشفت الشرطة مخبأ للأسلحة الصغيرة والذخيرة في قرية بيرفيلي مايسي في منطقة الحد من الأسلحة.

وادي كودوري

٢٠ - بقيت الحالة في كودوري دونما تغيير. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، سيرت البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة دورية مشتركة في المنطقة السفلى لوادي كودوري الخاضعة لمراقبة الأبخاز وذكرت أن الوضع كان هادئاً. وبقي تسيير الدوريات في المنطقة العليا لوادي كودوري معلقاً في انتظار توفير الضمانات الأمنية الكافية من الجانب

الجورجي. وتتواصل المفاوضات مع السلطات الجورجية لكفالة استئناف الدوريات في المنطقة العليا لوادي كودوري بأسرع وقت ممكن.

رابعاً - المسائل المتصلة بأعمال الشرطة

٢١ - واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة العمل على جانب زوغديدي من خط إطلاق النار وحافظ على مستوى جيد من التعاون مع الوكالات المحلية لإنفاذ القانون هناك. وظلت السلطات الأبخازية الموجودة بحكم الواقع تمانع في السماح بنشر مستشاري الشرطة التابعين للبعثة على جانب غالي من خط إطلاق النار، وهو ما ظل يعوق التعاون على جانبي خط إطلاق النار ويعرقل التقدم في التحقيقات الجنائية ويحد من فعالية الجهود الوقائية لمكافحة الجريمة. ومع ذلك، واصلت عناصر الشرطة التابعة للبعثة المساهمة في الاجتماعات الأسبوعية رباعية الأطراف وفي تحقيقات فريق تقصي الحقائق المشترك، من خلال جملة أمور منها تقديم المساعدة القضائية.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت عناصر الشرطة التابعة للبعثة على تقديم التدريب الميداني أثناء العمل لضباط الشرطة في جانب زوغديدي. إضافة إلى ذلك، أجرت عدة دورات تدريبية ويسرت دورات أجراها خبراء أجنب. وواصلت أيضاً مشاركتها في الأفرقة العاملة المعنية بمنع الجريمة، وساعدت في إنشاء جمعية الشرطيات في المنطقة. وسلمت البعثة لوكالات إنفاذ القانون في زوغديدي معدات وهبتها حكومة سويسرا، مع ادخار كمية مماثلة من المعدات لوكالات إنفاذ القانون في غالي.

خامساً - التعاون مع قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢٣ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة زيارات التنسيق المنتظمة والاجتماعات الأسبوعية الرباعية الأطراف وتبادل المعلومات والدوريات المشتركة. وتعاونت البعثة أيضاً مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في عملية لترع الألبان في أو شامشيرا أجريت في ٢ آب/أغسطس. وفي ٥ تموز/يوليه، سبّرت البعثة والقوة دوريات مشتركة في مقاطعة غالي، وفي ٢١ آب/أغسطس في قطاع زوغديدي (كلاهما على الجانب الجورجي)، وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر في المنطقة السفلى لوادي كودوري. وفي مسعى لتعزيز قدرتها على الاستجابة للطوارئ، أجرت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تدريبات للقيادة وهيئة الأركان في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر.

سادسا - حقوق الإنسان والوضع الإنساني

٢٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، تنفيذ برنامجه لحماية وتعزيز حقوق الإنسان (انظر S/1996/284، المرفق الأول). وجمع المكتب، في إطار الولاية المنوطة به لتقديم الحماية، معلومات من الضحايا والشهود وغيرهم من المصادر الموثوقة، وتابع حالات فردية في مجالات مراعاة الإجراءات القانونية والإفلات من العقاب ومعاملة المعتقلين وحالات الاختفاء القسري وأعمال السخرة وعمليات الطرد التعسفي وانتهاكات حقوق الملكية. وواجه المكتب صعوبات متزايدة خلال زيارته المنتظمة لمراقبة مراكز الاعتقال؛ وفي عدد من المناسبات مُنع موظفو حقوق الإنسان من الوصول إلى المعتقلين. وعندما مُكِّنوا من الوصول، لاحظ المكتب ظروفًا دون المعايير، وخاصة في فترة الاعتقال الاحتياطي. وواصل المكتب رصد المحاكمات وتقديم خدمات المشورة القانونية للسكان المحليين.

٢٥ - ولم توافق بعد السلطات الأبخازية الموجودة بحكم الواقع، بالرغم من مؤشرات إيجابية ظهرت في وقت سابق، على فتح مكتب فرعي لحقوق الإنسان تابع للبعثة في مدينة غالي، وهو ما من شأنه أن يعزز قدرة المكتب على حماية حقوق الإنسان المكفولة للسكان المحليين، بمن فيهم العائدون، في منطقة الصراع.

٢٦ - وفرغ مكتب حقوق الإنسان، في إطار اضطراره بتكليفه ببناء القدرة وبتعاون مع منظمة غير حكومية محلية، من مشروع يرمي إلى زيادة الوعي بحقوق الطفل، وذلك بتمويل من سويسرا. وواصل المكتب التعاون مع شركاء دوليين آخرين، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمفوضية الأوروبية، في تيسير وتعزيز أنشطتها في مجال حقوق الإنسان الرامية إلى بناء القدرة لدى المجتمع المدني.

٢٧ - ومع بداية السنة الدراسية الجديدة، عادت قضية لغة التدريس في مقاطعة غالي إلى الواجهة مرة أخرى. ففي نهاية آب/أغسطس، أصدرت وزارة التعليم بحكم الواقع في مقاطعة غالي تعليمات إلى مديري المدارس باستخدام اللغة الروسية في كل المستويات. وقد اضطر بعض المدرسين الجورجيين الأهليين، ممن لم يكن بوسعهم الوفاء بهذا الشرط، إلى أن يغادروا ولم يجرّ توظيف مدرسين جدد يتحدثون باللغة الروسية. وبالتالي، لم يتسن لبعض المدارس في مقاطعة غالي، مع تقلص عدد موظفيها، أن تقدم سوى الحد الأدنى من التعليم.

٢٨ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة للفئات المستضعفة المتضررة من الصراع على الجانب الأبخازي من خط إطلاق النار. وفي قطاعي الصحة والتعليم، واصلت اليونيسيف تزويد المستشفيات الأبخازية بالأدوية

وأدوات ومعدات الاختبار، وكذا تقديم الخدمات الصحية المجانية وتنفيذ برنامج معالجة مرض السل. وواصل برنامج الغذاء العالمي تقديم المساعدة الغذائية فيما يتصل ببرنامج السل التابع لمنظمة أطباء بلا حدود. وأنهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعاون مع البعثة، العمل التحضيري لوضع برنامج لإعادة التأهيل والانتعاش الاقتصادي ولدعم خدمات الصحة العامة والخدمات الأساسية في مقاطعات غالي وتكفارتشيلي وأوشامشيرا وزغديدي، وشمل ذلك إنشاء مركز إعلام لتعزيز تنسيق المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والمحلية. وهذا جزء من مشروع مشترك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من المفوضية الأوروبية (انظر الفقرة ٣٠ أدناه). وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف أيضا إعادة تأهيل المدارس وتوزيع المواد التعليمية بمساعدة البعثة. ووزع برنامج متطوعي الأمم المتحدة مواد تعليمية، من بينها ما يتعلق بتعليم اللغات والحاسوب والأعمال التجارية، فضلا عن التثقيف في مجال القانون الإنساني الأساسي. ووفرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التدريب لمدرسي اللغتين الجورجية والأبخازية. وقامت منظمات غير حكومية دولية، مثل "Première Urgence" و "Accion contra el Hambre" والمجلسان النرويجي والدانمركي للاجئين و "World Vision"، مشاريع صغيرة الحجم لإعادة التأهيل والتنمية المحلية. وكانت لجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا نشيطة في هذا المجال، فضلا عن المنظمة غير الحكومية "Reconciliation Resources" التي نظمت في بيتسوندا دورة جامعية صيفية في الشؤون الدولية وحل الصراعات.

٢٩ - وساهمت البعثة في الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان المحليين المتضررين من الصراع من خلال برامجها السريعة الأثر والأنشطة ذات الصلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت المملكة المتحدة وفنلندا وإيطاليا وهولندا تبرعات لهذا الغرض. وقد كانت المشاركة المتزايدة للسلطات المحلية من على جانبي خط وقف إطلاق النار في تنفيذ هذه المشاريع ملحوظة على نحو خاص في الأشهر الأخيرة.

٣٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، وقع ممثلي الخاصة ورئيس وفد المفوضية الأوروبية إلى جورجيا وأرمينيا والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جورجيا مذكرة تفاهم بشأن تمويل وتنفيذ برنامج يمتد فترة سنتين لإعادة تأهيل مقاطعات غالي وتكفارتشيلي وأوشامشيرا. ويمول البرنامج المفوضية الأوروبية بميزانية قدرها ٣,٨ ملايين أورو. وستشمل المرحلة الأولى منه مشاريع إعادة تأهيل في قطاعي الصحة والهيكل الأساسية من المقرر أن تنفذها البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وساعدت البعثة أيضا مانحين محتملين آخرين على تقييم الاحتياجات من أجل تقديم تبرعات إضافية في قطاعات الصحة والتعليم والهيكل الأساسية في منطقة الصراع.

سابعاً - قضايا الدعم

٣١ - تم الانتهاء من قضية طال أمدها عندما صدق برلمان جورجيا في ١٦ تموز/يوليه على الاتفاق التكميلي لاتفاق مركز البعثة لعام ١٩٩٤ بين الأمم المتحدة وحكومة جورجيا. ويعني الاتفاق البعثة من تسديد رسوم الملاحه الجوية وغيرها من الرسوم، من مثل رسوم الهبوط ووقوف السيارات، و ينتظر منه منع عمليات قطع الرحلات التشغيلية للبعثة.

٣٢ - وابتداء من ١ أيلول/سبتمبر، أغلقت حكومة جورجيا المطار الموجود في سيناكي أمام رحلات البعثة بسبب متطلبات حكومية أخرى. وقدمت جورجيا مطارا بديلا، قرب كوتايسي، وهو أبعد كثيرا من منطقة عمليات البعثة ومن شأنه أن يزيد بشكل حقيقي وقت التحليق وتكاليف دعم البعثة. وبعد مشاورات بين ممثلي الخاصة وممثلي جورجيا، بمن فيهم الرئيس ساكاشفيلي، أُبلغت البعثة في ١٥ أيلول/سبتمبر أنه يمكنها استخدام مطار سيناكي حتى نهاية عام ٢٠٠٥، وهو الوقت الذي سيكون قد تم فيه صياغة حل مقبول للطرفين.

٣٢ - وواصلت البعثة عملها لزيادة الوعي في أوساط الموظفين بشأن النظامين الأساسيين والإداري للأمم المتحدة المتعلقة بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأجرت، على وجه الخصوص، تدريباً مكثفاً في كل المواقع، وعززت شبكة مراكز التنسيق التابعة لها وحافظت على اتصال وثيق بمكاتب الأمانة العامة ذات الصلة في نيويورك.

ثامناً - ملاحظات

٣٤ - إن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جهود الجانبين الجورجي والأبخازي لبناء الثقة بينهما ومساعدتهما على المضي قدماً نحو التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وشاملة. وفي هذا الصدد، فإن استئناف الحوار بين الجانبين بشأن المجالات الثلاثة التي تحظى بالأولوية في عملية السلام، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، تطور يحظى بالترحيب. ومن المأمول أن يتمكن الجانبان من التوصل إلى إعادة تأكيد التزاماتهما على أعلى مستوى بعدم استئناف الأعمال القتالية وعودة المرشدين داخليا واللاجئين إلى ديارهم بأمان وكرامة. ومن شأن مثل هذا الالتزام أن يبعث الحياة من جديد في عملية التفاوض ويساعد على تعزيز تجدد الحوار الذي لا يزال متقطعا. وسيبقى الالتزام المتواصل لمجموعة الأصدقاء المساندين لممثلي الخاص وللبعثة لا يقدر بثمن.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، من الأساسي أن يُترجم استئناف الحوار بين الطرفين إلى تحسينات ملموسة على الأرض. فإحراز تقدم ملموس في عملية السلام يتوقف على الإرادة السياسية للجانبين وقدرتهما على إلزام نفسيهما بشكل موثوق ودون شروط مسبقة. وينبغي لكلا الطرفين الإحجام عن الأعمال والبيانات التي تقوض أي فرص تنشأ عما يجرز من تقدم عملي

في عملية السلام. وإنني لأحث الجانب الجورجي على معالجة الشواغل الأمنية للأبخاز والجانب الأبخازي على الإجابة على الشواغل العملية والأمنية للسكان المحليين في مقاطعة غالي. وأحث على وجه الخصوص الجانب الأبخازي على الوفاء بالتزاماته السابقة والسماح بفتح مكتب فرعي لحقوق الإنسان في غالي والسماح بتلقي الشباب المحلي للتعليم بلغته الجورجية الأم وقبول نشر ضباط الشرطة التابعين للبعثة في مقاطعة غالي.

٣٦ - لا يزال أمن موظفي الأمم المتحدة يشكل شاغلا أساسيا، وأحث مرة أخرى كلا الجانبين على كفالة سلامة وأمن موظفي البعثة في كل أنحاء منطقة الصراع. فليست ثمة طريقة أفضل لإثبات هذا الالتزام من تحديد هوية مرتكبي الأعمال الإجرامية ضد البعثة وموظفيها وتقديمهم إلى العدالة، بمن فيهم أولئك المسؤولون عن إسقاط مروحية تابعة للبعثة في وادي كودوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وعن الكمين الذي نصب لحافلة تابعة للبعثة في سوخومي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ ومختلف حوادث احتجاز الرهائن خلال السنوات الماضية. ولا تزال الضمانات الأمنية القابلة للتطبيق تكتسي أهمية أيضا لتمكين البعثة من استئناف تسيير الدوريات المنتظمة في أنحاء وادي كودوري، وهو الذي يبقى جزءا أساسيا من ولاية البعثة.

٣٧ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي الخاصة، السيدة هايدي تاغليافيني، على قيادتها للبعثة في جورجيا وعلى ما تبذله من جهود لا تكل لتسهيل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع. كما أعرب عن امتناني لكبير المراقبين العسكريين، اللواء نياز محمد خان ختك، ولجميع الرجال والنساء العاملين في البعثة لجهودهم المستمرة والشجاعة، في بيئة متقلبة ومحفوفة بالمخاطر في أحيان كثيرة.

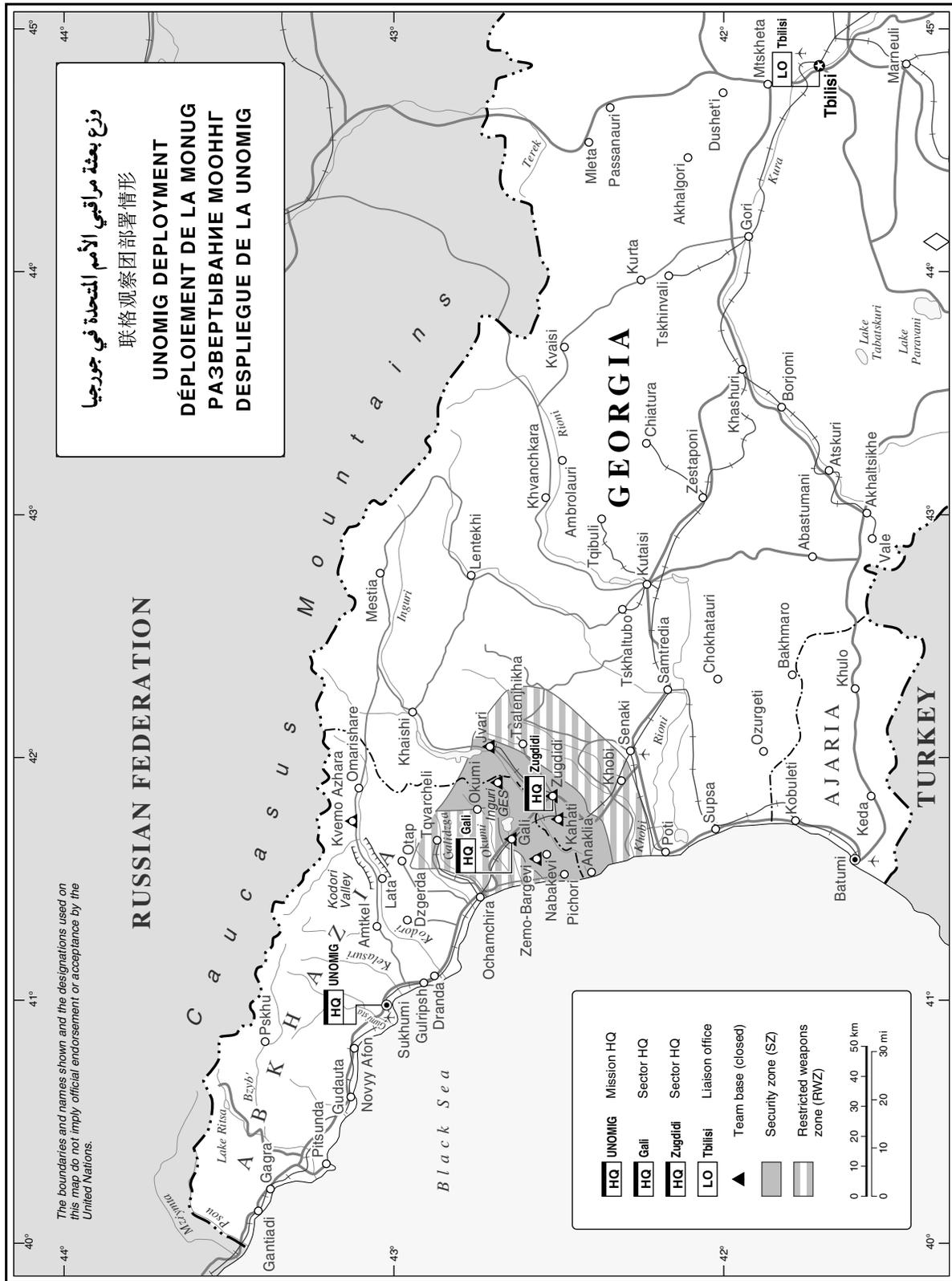
المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين وبعنصر الشرطة المدنية (حتى
١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٨	الأردن
٣	ألبانيا
١٢	ألمانيا
٤	إندونيسيا
٣	أوروغواي
٥	أوكرانيا
٩ ^(أ)	باكستان
٧	بنغلاديش
٥	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٧	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
١	رومانيا
٣	السويد
٤	سويسرا
٣	فرنسا
١	كرواتيا
٥	مصر
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢	النمسا
٧	هنغاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٥	اليونان
١٢١	المجموع

(أ) بمن فيهم كبير المراقبين العسكريين.

عناصر الشرطة المدنية	البلد
٢	الاتحاد الروسي
٣	ألمانيا
١	بولندا
٣	سويسرا
١	غانا
١	الهند
١	هنغاريا
١٢	المجموع



Department of Peacekeeping Operations
 Cartographic Section

Map No. 3837 Rev. 47 UNITED NATIONS
 October 2005